

العنوان:	ممارسات الزعران في دمشق إبان حكم المماليك
المصدر:	مجلة المؤرخ المصري
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم التاريخ
المؤلف الرئيسي:	عمارة، منال
المجلد/العدد:	ع52
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	يناير
الصفحات:	195 - 221
رقم MD:	1085215
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التاريخ الاسلامي، الحكم المملوكي، دمشق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1085215

ممارسات الزمران في دمشق إبان حكم المماليك^(*)

د. منال عمارة

دكتورة في التاريخ الإسلامي

والحضارة الإسلامية

مقدمة:

كان لبلاد الشام دور مهم في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية منذ أن وطئت قبائل العرب أرضها وظهر هذا الدور في اهتمام المؤرخين والباحثين بهذه المنطقة وإبراز كل ما يتعلق بها من أحداث، ومثلها مثل أي منطقة شهدت فترات ازدهار وفترات اضمحلال وعانت من ويلات، سواء كانت بسبب الحروب أو الممارسات السياسية والاقتصادية السيئة لحكامها على مختلف عصور التاريخ.

فلم يخل عصر من العصور التي مرت على بلاد الشام من صور العنف والتعدي وسلب الحقوق في العديد من المناطق وخصوصاً دمشق العاصمة السياسية الثانية بعد القاهرة في عصر المماليك، هذا العصر الذي اتسم بالعديد من السمات التي ميزته وصبغته وخلعت عليه النعوت الجائرة التي لا تنطبق على واقع حاله.

ومما لا شك فيه أن كل فترة تاريخية تمر بها دولة أو منطقة لا بد أن تخضع لحراك قد يؤثر فيها سلباً أو إيجاباً ولم تكن بلاد الشام في العصر المملوكي بعيدة عن هذا الحراك سواء كان حراكاً داخلياً أو خارجياً. فقد

(*) مجلة المؤرخ المصري، عدد يناير ٢٠١٨ (الجزء الثاني).

اتسعت الدولة المملوكية وامتدت حدودها لتشمل مصر والشام والحجاز. إن حكم المماليك استمر منذ سقوط الدولة الأيوبية (٦٤٨هـ/١٢٥٠م)^(١) حتى بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها، وضم السلطان سليم الأول مصر والشام إلى دولته بعد هزيمة المماليك في موقعة الريدانية (٩٢٣هـ/١٥١٧م)^(٢).

والدارس لتاريخ المماليك يعلم أن دولة المماليك تنقسم إلى قسمين: دولة المماليك البحرية وتبدأ فترتها باعتراف عز الدين أيبك التركماني دست السلطنة عام (٦٤٨هـ - ٦٥٤هـ / ١٢٥٠م - ١٢٥٦م)^(٣)، وتتابع من بعده سلاطين المماليك، حتى قام السلطان برقوق (٧٨٠هـ - ١٣٨٢م)^(٤) بتأسيس دولة المماليك البرجية وظلت هذه الدولة حتى أصابها الضعف والانهيار وتولى من سلاطينها من يتصفون بقلة الحنكة السياسية والضعف والميل إلى الشهوات والملذات وعدم الاهتمام بالرعية حتى سقطت الدولة بكاملها على يد العثمانيين.

وقد أرجع بعض الباحثين والكتاب أسباب ضعف وانهيار دولة المماليك إلى افتقار سلاطين نهاية الدولة إلى الحزم والقوة وحسن التصرف، والميل إلى حياة الترف والبذخ وانتشار الفساد الإداري وشيوع البذل والبرطلة^(٥) وممارسة فنون من الإرهاب الاقتصادي على الرعية تمثل في سياسة اقتصادية مجحفة كفرض الضرائب وانتهاج سياسة الطرح والرمي^(٦) على شعوبهم، مما ساعد على ظهور بعض الفئات المنحرفة متطرفي المنهج والفكر الذين مارسوا العديد من أشكال العنف على البسطاء والفقراء من الناس في مختلف الأحياء الدمشقية.

ولعل ظهور جماعات الزعران^(٧) التي كانت تمارس ألوانا من الجرائم المختلفة تحت سمع وبصر السلطة المملوكية لهو دليل على افتقار الدولة لعناصر الأمن الداخلي لأفرادها، وهو نوع من الخلل الأمني تقوم به جماعات منظمة برعاية السلطة، جراء اختلاف الرؤى والأفكار، وبعبارة أخرى فإنه إرهاب يربيها الحكام حتى يتفرغوا لملاذاتهم غير عابئين بما تعانيه شعوبهم.

وفي الصفحات القليلة القادمة سوف يتم عرض تلك القضية بقليل من التوضيح.

إن الأزمات الاقتصادية والفساد الإداري والاضطراب السياسي تمثل دوافع قوية لشيوع العنف وظهور ممارسات منحرفة ، وخلال أمنيّا في المجتمع، فالفوارق الطبقيّة في المجتمع، وسوء توزيع الثروة الوطنية يؤدي إلى تباعد المسافة بين طبقات المجتمع ؛ فتعيش الطبقة المحرومة حادثة على المجتمع وتشعر بالفرقة والاضطهاد، وبالتالي يكون رد فعلها استخدام العنف بشكل فردي أو جماعي، فنجد جماعة الزعران والتي تعتبر إحدى طبقات العامة من الشعب الدمشقي قد مارست ألوانا من العنف تتعكس آثاره على أفراد الشعب الدمشقي وارتكبت عدة جرائم ما بين قتل وسرقة وترويع للأمنين من أفراد الشعب على مرأى ومسمع من السلطة المملوكية. وفي أحيان كثيرة كانت تجد استحسانا من السلطة، وفي أحيان أخرى كانت تقع تحت طائلة العقاب من السلطة إذا انتهت مآرب الأخيرة في شغل الشعوب وإلهائهم عن ممارساتها المنحرفة أو فسادها الإداري.

ومن يبحث الأوضاع السياسية السائدة في الدولة المملوكية سواء في مصر أو الشام -على سبيل المثال لا الحصر- ما بين سنتي (٧٤١هـ/١٣٤٠م - ٧٨٤هـ/١٣٨٢م) يجد أن الدولة مرت بفترة اضطراب سياسي خلال هذه الفترة، فقد حكم في هذه الفترة البالغة ثلاثاً وأربعين سنة اثنا عشر سلطاناً، ثمانية من أولاد الناصر محمد بن قلاوون في العشرين سنة الأولى بعد وفاته، وأربعة من أحفاده خلال عقدين كاملين، بمعدل ثلاث سنوات ونصف لحكم السلطان الواحد، ولم يكن أحد من السلاطين مؤهلاً لأن يمارس صلاحياته إلا بواسطة الأتابكة المعروف عنهم الجشع والفساد، وهذا ما دفع السخاوي لتسجيل أثر هذا الأمر في كتابه وجيز الكلام ويأتي معه ذكر للزعر وممارساتهم في أحداث سنة (٧٤٦هـ/١٣٤٥م) جاء ما نصه: (تزايد الفساق باجتماع الزعر، ولعبة الحمام للشلاق)^(٨)، فمتى تخف قبضة السلطة وتضعف يجد الزعر فرصة سانحة لهم بالتمرد والفساد.

- من هم الزعران؟

تطالعنا المعاجم اللغوية بتفسير لفظة الزعر أو الزعارة، والزعرة، وتتفق أغلب المعاجم على أن الزعر هي قلة الشَّعر وتفرقة، ورجل أزعر أي سيء الخلق، وقليل المال، والزعرة والزعر، الزعران جمع زاعر، وهو اللص المحتال والمتشرد^(٩).

الزعران في تعريف المؤرخين لفظ أطلق على الفئات الشعبية غير المرغوب فيها من الحكام والشعب على حد سواء، مثلت جزءا من التكوين الطبقي للمجتمع الدمشقي في عصر المماليك، وهي مجموعة من العصابات المنظمة الواعية لذاتها، تكونت من الشباب ولم يكونوا في الغالب متزوجين. وأكثر جرائم القتل والسرقة والنهب واستغلال الأوضاع السياسية المضطربة ونهب الحوانيت والدور كانت تصدر منهم^(١٠). وذلك لضعف السلطة الفعلية الحاكمة في المنطقة واضطراب حبل الأمن^(١١).

وقد قسم حمد أبو سعيد الزعر إلى :

١- العوانية^(١٢): هم أعوان السلطة الحاكمة الذين يتجسسون على الأهالي لصانحها.

٢- الغوغاء^(١٣): وهم الذين يندفعون بلا روية. وقد ذكرهم ابن طوق باسم غوغاء الزعران ، ويعتمد عليهم كبارهم في إثارة القلاقل في الأحياء الشعبية بدمشق.

٣- البلاصية^(١٤): وهم الذين يأخذون أموال الناس غصبا بشتى الطرق والحجج.

٤- مشايخ الحارات: وهم رجال سلطوا أنفسهم على أبناء حاراتهم ويتكلمون باسمهم أمام الحكام.

٥- عرفاء الحارات: وهم المسؤولون عن الحارة نفسها ويختلفون عن المشايخ بأنهم لا يمثلون الحارة ولا يتكلمون باسمها وإنما يتركزون فيها ليفرضوا سيطرتهم على أهلها وليساعدوا الحكام في جمع

الحوطات^(١٥) والرميات والمصادر^(١٦)، فكانوا بذلك همزة الوصل بين سكان الحارات وبين السلطة الحاكمة في المدينة، ولتحقيق ذلك كانوا يتناولون على السكان الأمر الذي أدى إلى تعرضهم في بعض الأحيان للعقاب أو القتل، ولوقوفهم إلى جانب السلطة الحاكمة كان يخلع عليهم^(١٧). تصفهم المصادر التاريخية بأنهم شر لا يطاق إذا قضى عليهم فقد أراحوا البلاد والعباد^(١٨)، وذلك لكثرة أعمال السلب والنهب وسرقة الأسواق، واجترائهم على العامة وإظهار قوتهم عنوة وعلانية فقد أورد ابن طوق أنهم في سنة (٩٠٣هـ / ١٤٩٧م) جاءوا إلى بيت الشغري وطرقوا الباب فخرج إليهم وقالوا له عشنا؟ فلم يجيبهم إلى ما أرادوا، فضربوه بالسيوف إلى أن مات، ثم جردوه، وأدخلوه بيته، ونهبوا ما بداخله^(١٩).

والمنتبِع للمصادر المملوكية يجد أن تنظيم الزعر نشط في فترة الدولة المملوكية الثانية (البرجية) وبالتحديد في مدينة دمشق، ولا يعني هذا الأمر أنهم لم يظهروا قبل ذلك في الدولة المملوكية الأولى (البحرية)، فهناك إشارات تفيد بأنهم قاموا بأعمال مفسدة في دمشق سنة (٧٣٥هـ / ١٣٣٥م) مما دفع القضاة إلى حث نائب السلطنة الأمير تتكز (ت ٧٤١هـ / ١٣٤١م) على ردع الزعر وتعذيبهم^(٢٠)، وترد إشارة أخرى بأن الأمير منطاش (ت ٧٩٥هـ / ١٤٠١م) استعان بهم في جيشه أثناء صراعه مع يلغا سنة (٧٩١هـ / ١٣٩٨م)^(٢١).

ولكن ظهورهم الحقيقي على مسرح الأحداث كان في أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي _ وهذا ما أكدته ذكر كل من ابن طولون في كتابه مفاكهة الخلان وابن طوق في كتابه التعليق، لأحداث كثيرة تتعلق بممارسات الزعران ففي أحداث سنة (٨٩٩هـ / ١٤٩٣م) ذكر ابن طوق: "نزل الزعر" على شخص إفرنجي مقيم في زقاق كنيسة النصراني، وذبحوا زوجته وجارية حبشية له، وأخذوا مالاً جزيلاً^(٢٢)، وأورد ابن طولون في نفس السنة (٨٩٩هـ / ١٤٩٣م) حادث وفاة شعبان الحوزاني أحد الزعران الذي

كان محبوسًا في سجن القلعة لقيامه بقتل الزين بن السيراجي^(٢٣).

ومثل هذه الحوادث يرد ذكرها كثيرًا في السنوات التالية، حتى لا تكاد تمر سنة إلا ويذكر فيها عدة حوادث للقتل والنهب والسرقة والاعتداء من قبل الزعر على العامة مسلمهم وذمهم وأكابر الناس ولم يسلم منهم حتى الولاة والقضاة^(٢٤).

لقد أصبح الزعر ظاهرة مألوفة لدى الأحياء الدمشقية فكان لكل حارة زعرها، فهناك زعر باب الجابية^(٢٥)، وزعر باب السريجة^(٢٦)، وزعر الشويكة^(٢٧)، وزعر الشاغور^(٢٨)، وزعر الصالحية^(٢٩)، وكان يتزعم الزعر زعيم واحد أو أكثر في الحي نفسه، ويدعوه ابن طولون باسم "أزعر" وأحيانًا يسميهم الكبار.

فكان السيد قریش كبير الزعر في حي القبيبات في سنوات (٩٠٤هـ / ١٤٩٩م - ٩٠٧هـ / ١٥٠١م)، ومن سنة (٩٠٧هـ / ١٥٠١م - ٩١٠هـ / ١٥٠٤م) كان كبيرهم يدعى ابن الطباخ^(٣٠)، وعرف خليفته في سنة (٩١٠هـ / ١٥٠٤م) باسم أبى طاقية^(٣١)، أما في الصالحية فقد عرف الجاموس كبيرًا للزعر، وفي ميدان الحصا عرف ابن الأستاذ (٩٠٧هـ / ١٥٠١م - ٩١٣هـ / ١٥٠٧م)^(٣٢)، وابن العجمي اعتبره ابن طوق كبير حارة الطاحون.

ويستشف من ذلك أن كبار الزعران خلعوا على أنفسهم هذه الألقاب إما ليصبغوا أنفسهم بصبغة الاحترام والنبيل مثل قریش، وابن الأستاذ، ظنًا منهم أن التسمية تمحو الصفات السيئة التي اتصفت بها جماعات الزعر، أو لتدل على المهابة وإخافة الأعداء فتسمى بعضهم بأبى طاقية أو الجاموس للدلالة على ضخامة الجثة، أو تسمى أحدهم بالمهنة التي امتنها فقد كان أحد زعماء الزعر اسمه محمد النجار، وباستقراء أسماء الزعران يمكن القول أنهم جاءوا من بين أوساط العامة، وهذا ما توحى به أسماؤهم التي ذكرت في بعض المصادر.

وقد ميز الزعر أنفسهم بهيئة خاصة حيث كانوا يلقون على أكتافهم رداءً يسمى القرعاني، أو ما يشبه ذلك كشعار مميز لهم، وكانوا يقصون شعر رؤوسهم، وقد اشترطوا على من ينضم إليهم حسن استعمال السيوف والخناجر^(٣٣)، وغير ذلك من الأسلحة التي يتقنون استعمالها، وقد تنظمت هذه العصابات في الأحياء الواقعة خارج أسواق المدينة وفي القرى المجاورة لها حيث يسود الجهل وتنتشر الفوضى ولا يوجد غطاء أمني من السلطة المملوكية، وصفهم ابن طولون بقوله: "وتراهم يأكلون الطيب ويشربون المسكر ويفسدون في نساء المسلمين وهم بطمعون في الحكام ولا يمشون إلا وعلى أوساطهم الخناجر المذهبة"^(٣٤).

ويصف هيئة أحدهم في موضع آخر فيقول: "وتراه يحمل على وسطه خنجرا مهولا وهو رجل قصير دميم يطمع في الحكام لمساعدته لهم على المصادرات"^(٣٥)، وهم يأخذون أموال الناس بالتخويف ويمارسون الزنا واللواط ولا يغتسلون ولا يتطهرون"^(٣٦).

- أماكن تركز جماعات الزعران:

كان لكل حي من أحياء دمشق زعران محليون ومن أشهرهم زعران حي الشاغور، وحي القبيبات، وحي ميدان الحصى حتى تكاد أخبارهم تطغى على أخبار بقية زعران دمشق. والسبب في ذلك أنهم يتمتعون بقوة وشدة وتنظيم حيث يمكن إطلاق لفظ كتائب على مجموعاتهم من كثرة تنظيمها وخضوعها لرئيسهم بالإضافة إلى تسليحهم، فقد كانت لديهم ترسانة من السكاكين، والخناجر، والسهام والأقواس^(٣٧)، أضف إلى ذلك قوة بنيانهم الجسدي. كما أن الأحياء التي تواجدوا فيها قريبة جدا^(٣٨) لأماكن تركز السلطة المملوكية الحاكمة في القلعة ودار السعادة مقر الحكم، مما جعلهم دائمي المواجهة معهم.

ويأتي في المرتبة الثانية زعران حي السويقة، ثم زعران حي المزابل وزعران الصالحية، وزعران باب المصلى، ثم يأتي في النهاية

زعران دومة والغوطة، ووادي بردي^(٣٩).

وهناك أحياء أخرى لم يفكر الزعران في سكنائها، لأنها معدة لسكنى الحكام والأمراء مثل حي القنوت والعقبة وسوق صاروجا، وهذا يبين لنا مدى التمايز الطبقي الذي شاع في العصر المملوكي حتى صارت هناك أحياء محرمٌ على الفقراء والمهمشين سكنائها، ويؤدي ذلك في النهاية إلى حنق الطبقات الفقيرة على الأغنياء فيجدون ملاذا في الانضمام لمثل تلك الجماعات من الزعران واعتناق أفكارهم والقيام بسلوكهم المتطرف.

كانت جماعات الزعران عملة ذات وجهين: وجه يقف مع السلطة في أوقات التصالح والوثام ضد الشعب، يحكم هذا الوجه مبدأ المصلحة المشتركة، حيث كانت السلطة تستخدمهم كأداة لردع العامة، وسوطا يسلط عليهم عند جباية الرميات أو المصادرات، أو لملاحقة الهاربين من السلطة المملوكية والقبض عليهم؛ ففي سنة (٩٠٤هـ/١٤٩٨م) لاحق الزعر محب الدين سلامة بن يوسف الأسلمي كاتب سر دمشق بإشارة من الحاجب^(٤٠)، وذلك أنه ورد مرسوم بالقبض على الأسلمي لشكوى قدمها النصاري يحقه، فلم يجد الحاجب أفضل من الزعر ليقبضوا عليه^(٤١).

وكان الوجه الآخر ضد السلطة وضد الشعب، إذ حكمته مصلحة جماعات الزعران مع بعضهم البعض. ومن مظاهر هذا الوجه، قيام الزعران بعمل عرض عسكري يقيمون معه الولائم الفاخرة بعد الاستيلاء على أموال الأغنياء والفقراء على السواء، فقد كان عدم الولاء لمبدأ واحد سمتهم الأساسية^(٤٢).

الرأي الفقهي في جماعة الزعران:

كان ولا بد أن نتعرض لمثل هذا الرأي حتى نقف على تصنيف الأعمال التي كان يقوم بها الزعران في حق الدولة وفي حق الرعية، فهل كانت هذه الجماعة تستند على قاعدة فقهية تبيح أفعالهم أم أنهم طوعوا الرأي الفقهي ليتناسب مع المصالح المشتركة للدولة وهذه الجماعات، وليس هذا

بجديد علينا في العصر الحديث، فغالبا نرى من يخرج علينا بفتوى لأمر ما لا يراعى فيها سوى خدمة السلطة وأهوائها.

فقد كانت هذه الجماعات تقوم بأفعالها الإجرامية تحت مظلة السيادة المملوكية وبتصريح غير مكتوب منها، مما دفعهم إلى الإكثار من جرائمهم، فأصبحت قوتهم تضاهي قوة النائب في كثير من الأحيان بل كادت أن تتفوق عليهم ولذلك حرص النواب على عدم مواجهتهم، وعلى إبقاء قدر معين من الخلاف بين الزعر أنفسهم، إذ أن الزعر لو تمكنوا من الاتحاد الدائم لكان لهم مع الحكام شأن آخر^(٤٣).

وهذا الأمر دفع ابن طولون ليذكر رأيه فيما صار إليه حال الزعران بقوله: "وتعاضم الأوباش والزعر وغيرهم لميل الترك إليهم"^(٤٤).

ولنعد للرأي الفقهي، فقد أفتى بعض الفقهاء بعدم جواز قتل هؤلاء الزعران أو محاربتهم باعتبارهم أعوانا للظلمة؛ لأنه لو جاز ذلك فجواز قتل الظلمة أحق وأولى^(٤٥)، أما الزعران أنفسهم فقد استندوا في أعمالهم الإجرامية إلى قاعدة شرعية في أنهم يقومون بحماية الناس من السلطة الظالمة حين أفتى بعض الجهلاء من الفقهاء والوعاظ^(٤٦) أمام أحد الزعار حينما جاء يسأله أنه إذا تاب يدخل الجنة أم النار؟! فقال الواعظ إن رجلا كان شاربا للخمر وقتل مائة نفس ودخل الجنة فقام الأزعر من مجلس الواعظ منشرحا وأقبل على المعصية متبجحا^(٤٧) ذلك لاعتقاده أنه إذا غفر لمن قتل مائة نفس فمن باب أولى أن يغفر للزعران أعمال السلب والنهب^(٤٨).

لذا نجد ابن طولون يلقي باللائمة على بعض الوعاظ والذين يسميهم بالجهلة، ويتهممهم بالتقصير في الوعظ، وكان نتيجة هذا التقصير أن أصبح الزعران شرا مستطيرا يشتكى منه عموم الناس، كما أنه يلقي باللائمة أيضا على المفتين الذين يفتون بجواز قتل العوانية، الأمر الذي قد فتح بابا واسعا للشر حيث أوعز بعض الفقهاء للزعر بأنه يجوز قتل أعوان الظلمة فصار من في قلبه شيء ضد شخص ما إما يقتله أو يغرى أحد الأشخاص على عدوه ويعطيه دراهم فيقتله ويحتج بأنه عواني مما أدى إلى فساد كبير^(٤٩).

وقد حاول بعض نواب دمشق القضاء على ظاهرة الزعارة والتخلص من الزعران وعرفاء الحارات لتحقيق الأمن الداخلي بإصدار مراسيم بإبطال الزعارة ، ففي سنة (٩٠٩هـ/١٥٠٣م) نادى نائب دمشق قانصوه البرجي بأن الزعارة باطلة وأن أحدا لا يحمل سلاحا ولا يلف على رأسه ولا يقلب ثيابه فلم يمثل لذلك أحد^(٥٠)، وفي نيابة سييبي سنة (٩١٨هـ/١٥١٢م) نودي بأن مشايخ الحارات باطلة^(٥١)، ويمكن تفسير هذه المراسيم بأن السلطة المملوكية أصبحت تدرك أن الزعارة صارت تشكل خطرا على المجتمع والدولة، ولكن كل هذه المراسيم لم تحد من سطوة الزعر، بل إنهم استمروا في الفترة العثمانية، وحاولت الدولة العثمانية ضمهم إلى جانبها والاستفادة منهم مثلما فعل النائب جان بردي الغزالي (٩٢٤هـ / ١٥١٨م).

سياسة المماليك الاقتصادية:

عمد بعض نواب دمشق إلى انتهاج سياسة مالية مجحفة أرهقت الشعب الدمشقي وساهمت في توسيع الفجوة الطبقية بين العامة من الشعب والفقراء منهم خصوصا وبين الأغنياء أمثال النواب وأرباب السيوف، وكبار التجار أو ما يصطلح عليه تسميتهم بالأغنياء مما فتح الطريق لظهور جماعات اعتنقت فكرا متطرفا مفاده أخذ الحقوق بالقوة وترويع الناس وإخافتهم. ففي عهد النائب تنبك (٨٠٢هـ / ١٣٩٩م)^(٥٢) فرضت العديد من الضرائب والمكوس، فساد الغلاء وعمّ السخط من العامة، وكثر القتل وانتشر الخوف وفقد الأمن^(٥٣)، وتبعه خليفته في النيابة النائب سودون (٨٠٣هـ / ١٤٠٠م)^(٥٤) الذي حرص على فعل كل ما لا تبيحه الشريعة الإسلامية من بناء عدة أماكن لبيع الخمر ووقوف البغايا وضمنها بمال في كل شهر فاستمرت بعده واقتدى به غير واحد من النواب ولم ينكر ذلك عليه أحد^(٥٥)، ولما تولى النائب أطنبغا الناصري عام (٧٤١هـ / ١٣٤٠م)^(٥٦) سعى في رعيته سعيا غير محمود وانتهج سياسة الفساد مما جعل الرعية يكرهونه وينددون به في أمثالهم الشعبية ويقولون (راح عنا قضيب الذهب وجانا دشاري حلب)^(٥٧).

ومن ألوان السياسة المالية المجحفة لنواب دمشق فرضهم الضرائب على السلع الأساسية التي لا يستغني عنها عامة الشعب مثل اللحم والزيت واحتكار بيعها أو طرحها على العامة من الناس بأعلى من سعرها الأساسي لصالح النائب أو أحد خاصته، فيتولد عن ذلك سخط يعم جميع طوائف الشعب وخاصة الفقراء الذين لا يستطيعون دفع الضرائب أو شراء السلع ذات الأثمان العالية، فينتج عن هذا السخط فوضى عامة تؤدي إلى ثورة فيختلط الحابل بالنابل ويتزعزع الأمن الداخلي وتزداد مظاهر الإرهاب من قتل وحرق واشتباكات دموية قد تصل إلى حد الإخلال بأمن الأفراد والجماعات على حد سواء.

في عام (٨٨٠هـ / ١٤٧٥م) قام النائب جليان الكمشبعغوي^(٥٨) باحتكار اللحم وعرضه في الأسواق بأسعار غالية لحسابه حتى قل المعروض منه وصار اللحم مشحوناً^(٥٩) (قليلاً) على حد تعبير المؤرخ النعيمي معاصر هذه الفترة، فهاجم الزعران مقر النائب واشتبكوا مع الجنود وأحرقوا مخازنه، بعد أن نهبوا وسرقوا ما فيها.

وأعجب العجب في سياسات الممالك المالية التي نتج عنها دمار كبير سياسة التحكير أي إلزام كبار التجار ببيع بضائعهم المجبوبة من خارج دمشق في مكانين فقط هما حكر الآسية^(٦٠) وحكر السماق^(٦١)، حتى يكون البيع والشراء تحت نظر السلطة التي تستفيد من الضرائب على السلع المجبوبة.

مشاركة الزعران في إنكاء الصراعات السياسية بين السلطة المملوكية في القاهرة والنواب في دمشق:

كون بعض نواب دمشق جماعات موالية لهم يساندونهم في اللحظات الحرجة ويكونون هم اليد الباطشة التي يسلطونها على الرعية وقت الأزمات لإثارة الرعب وترويع الأمنيين وممارسة ألوان من الإرهاب حتى يضمّنوا انشغال الرعية وزعزعة الأمن الداخلي مما يجعل السلطة المملوكية في

مصر غير قادرة على التصدي لهم فيستطيعون بذلك الوصول لأهدافهم وتحقيق الانفصال عنها، أو نجاح الانقلاب عليها.

ففي الفتنة التي حدثت عام (٧٨٨هـ/١٣٨٦م) والتي عرفت بفتنة الأمراء^(٦٢)، ثار الأمراء الظاهرية^(٦٣) على السلطان برقوق وطالبوا بعزله وعمدوا إلى مجموعة من الفقهاء لاستصدار فتوى بعدم أحقيته لتولى أمر المسلمين لأنه ليس قرشياً فقبض السلطان برقوق على أغلبهم وعزلهم من مناصبهم وصاروا بطلين، فانضم الأمراء اليلبغاوية الناصرية إلى ممالك الأمير منطاش ضد الأمراء البرجية جنود السلطان برقوق والموالين له، فعمد منطاش إلى تجميع الأمراء المنفيين والأمراء المعزولين وجنوده لمحاربة السلطان برقوق ومحاولة إقصائه عن الحكم، وترتب على ذلك عدة مواجهات حربية عملت على إحداث الانقسام في الصف الدمشقي، فانقسم ولاء الدمشقيين بين الجانبين المتصارعين حتى وصل الأمر ببعض الفقهاء أن ينادوا جهاراً على مأذنة الجامع الأموي بضرورة الخروج عن طاعة السلطان وقتاله ويقولوا إن قتاله أوجب من صلاة الجمعة^(٦٤).

واستمرت هذه الفتنة خمس سنوات تعرضت فيها دمشق وأهلها للكثير من أعمال التخريب وعدم الاستقرار إذ قام الأمير منطاش (ت ٨١٧هـ / ١٤٢٤م)^(٦٥) بالاستعانة بالزعران^(٦٦) لإحداث الرهبة فكانوا يهجمون على البيوت ويسرقون ما فيها ويروعون الأمنين في الطرقات ويهجمون على الأسواق، وليست هذه المظاهر بغريبة فدائماً يكون الخراب والتدمير آثاراً ناتجة عن ممارسة الإرهاب الداخلي تحت مرأى ومسمع من النواب.

ممارسات الزعران المنحرفة وأثر سياسة المماليك عليها:

قام الزعران بالعديد من الممارسات المنحرفة والأعمال التخريبية بقصد إرهاب أهل دمشق، ووضع الحالة الأمنية في الداخل في مأزق حرج وإرهاب السلطة نفسها التي لم تستطع التصدي لهم في بعض الأحيان وكانت تعمل على كسب ودهم في أحيان كثيرة؛ ليكونوا أداة الردع التي تستخدمها ضد العامة من الناس في وقت التصالح مع جماعات الزعران، وتعتبرهم

أبطلاً في هذه الأثناء وتخلع عليهم وتكافئهم.

وفي أحيان أخرى تعتبرهم خارجين على القانون ويجب التخلص منهم، وقد حاولت في عجالة سريعة رصد أهم تلك الممارسات التي تعكس مدى الغلو في سياسة الترهيب والتخويف وما ترتبط به تلك السياسة من ممارسات.

١- في سنة (٩٠٢هـ/١٤٩٦م) أحدث الزعر شغباً في مدينة دمشق، وشهدهم أحد أبناء المدينة، فقتلوه بباب المصلى في الوادي فوقاني، وألقي به في السياج وجرح معه صبي من رفاقه، ومع أن الناس يعرفون أن القتلة هم زعر الشاغور^(٦٧)، إلا أن السلطة المملوكية لم توجه لهم أي عقاب يذكر.

٢- في سنة (٩٠٣هـ/١٤٩٧م) طرق الزعر باب أحد السكان ويدعى الشغري قرب المدرسة العادلية الصغرى وقالوا له: "عشينا، فرفض الشغري طلبهم فضربوه بالسيوف حتى مات، وجروه حتى أدخلوه بيته وأرادوا نهب البيت لولا تدخل مجموعة من المماليك كانت تقف أمام باب الحي وأنقذ البيت من النهب^(٦٨)، ومات أحد الشيوخ الكبار ويدعى السيد الكفر بطناوي بالفالج عقب أن تشاجر مع الزعر^(٦٩).

٣- قام الزعران بالاعتداء على أفراد السلطة المملوكية أنفسهم في عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) حيث هاجموا ملك الأمراء قانصوه البرج؛ بسبب فرضه لأموال الضيافة على العامة ومحاولة جمعها منهم فتجمع زعران حي الشاغور، وحي ميدان الحصى والقبليات، والصالحية، والقابون وقتلوا عددا كبيرا من جنود النائب وأعوانه^(٧٠).

٤- حاصر الزعران بيت النائب أركماس في عام (٩١٠هـ / ١٥٠٤م) وذلك لأنه فرض مالا على حوانيت بعض الحارات في باب الجابية إلى مزار سيدى ركب، وفي حارات حي المدرسة المنجية قبلى مسجد الذبان غربى خان الجواميس عرضا إلى آخر محلة باب المصلى من أجل رجلين قتل قبل توليه النيابة^(٧١).

- ٥- استطاع الزعران اغتيال ابن خشقدم الشويكي داودار السلطان نتيجة لأنه فرض مالا على أهل المحلة بدمشق، ولم تتوصل السلطة إلى قاتله^(٧٢).
- ٦- تحالف زعران حي الشاغور وحي ميدان الحصى في عام (٩٠٧هـ / ١٥٠١م) ضد النائب قانصوه البرج وأخيه جان بلاط وحاولوا قتلها بسبب فرض المشاهرة والرمى على البيوت والحارات، وقتل جماعة البلاصية؛ مما جعل النائب قانصوه البرج يستدعي أكابر الزعران أمثال (أبو طاقية، وابن هلال الدولة) ليسترضيهم^(٧٣)، ويطيب خواطرهم مما يدل على أن السلطة المملوكية لم يبق لها عند الزعران حرمة^(٧٤).
- ٧- وفي عام (٩١٠هـ / ١٥٠٤م) قام زعران حي الشاغور بعمل عرض للمشاة منهم في حي المصلى وانهالوا ضربا وتخريبا على من في الحي، وانضم إليهم زعران حي الغوطة بكثائب عسكرية تضاهي عسكر الدولة إلى أن وصلوا إلى الميدان الأخضر، فاستقل المماليك أنفسهم وخلعوا على رئيس الزعران أبي طاقية وجماعته^(٧٥)، مما زاد في قيامهم بالإفساد والتخريب وزعزعة الأمن في دمشق ولم يبق للترك - المماليك - عندهم حرمة.
- ٨- في عام (٨٩٠هـ / ١٤٨٥م) هاجم الزعران سوق المارستان تحت القلعة وأخذوا ما فيها، وتوجهوا لسوق السلاح فنهبوا، ثم نهبوا بباب الجابية حانوتا لرجل يعمل بصناعة الشمع^(٧٦).
- ٩- في عام (٩١٠هـ / ١٥٠٤م) قام زعران حي الشاغور، وزعران حي الغوطة بمهاجمة العامة في دمشق وأخذوا منهم أموالا كثيرة، وفي نفس العام هاجم أحد الزعران ويدعى الأكثر سوق الذراع وأخذ من التجار أقمشة كثيرة بقصد البلص^(٧٧)، وفي نفس العام، قام الزعران بالاعتداء وسرقة قيسارية القواسين بسوق تحت القلعة وأخذوا ثلاثين قوسا من حانوت واحد^(٧٨).

١٠- قامت المرأة أيضا بممارسة الزراعة واعتادت ارتكاب الجرائم ولم تكن أقل قسوة وشراسة من الرجال، ففي عام (٨٩٤هـ / ١٤٨٩م) قامت إحدى السيدات بحى القبيبات بقتل إحدى الفتيات بقصد سرقتها وأخذ ما ترتديه من قطع ذهبية، وأخفت جثتها^(٧٩)، وفي نفس العام قامت ثلاث سيدات ينتمين لزعر ميدان الحضا بالهجوم على أحد البيوت في قرية عقربا ونهبته وأخذن ما فيه وقتلن سكانه^(٨٠)

ولا نستطيع إنهاء الفكرة محل الدراسة بدون أن نلقى الضوء على علاقة الزعران فيما بينهم، فمن الواضح من العرض السابق أنه لم تكن هناك قاعدة تنظم علاقاتهم ببعضهم البعض، فقد شاع الصراع والاحتكاك فيما بينهم خاصة على مناطق النفوذ أو بسبب مكائد النائب ورجاله، فقد عمدت السلطة الحاكمة في أغلب الأحيان إلى بذر بذور الشقة والخلاف بينهم لإضعاف شوكتهم، حيث أنهم يوصفون بأنهم جماعات فوضوية مسلحة يصعب ضبطها^(٨١).

وعلى الرغم من ذلك كانت جماعات الزعر تتضامن مع بعضها البعض وتعتد صلحا فيما بينها بعد خلاف قد ينشب على مناطق النفوذ، إلا أن تلك الصداقة الحميمة بين الزعر لم تكن لتسعد النواب فكانوا يسعون لإثارة الشقاق والخلاف وبذر بذور الفرقة بين صفوفهم أملا في إضعاف شوكتهم. فهذا دوادار السلطان سنة (٨٩٣هـ / ١٤٨٧م) دعا زعر الشاغور إلى إقامة عرض أمامه في اصطبل دار السعادة ثم سمح لهم بالتجول في بقية الأحياء، وعندما وصلوا إلى حي المزابل شعر زعرانها بالتحدي، فتقاتل الفريقان و قتل جماعات منهم وأغلقت الأسواق كالعادة^(٨٢)، ويذكر الحمصي أن نائب دمشق قانصوه البرج حين سمع بالمصالحة بين زعر الشاغور وزعر الحضا والقبيبات والصالحية والقابون، لم يعجبه ذلك^(٨٣).

بل الأكثر من ذلك كان النواب يلجأون إلى ردعهم ومعاقبتهم، حتى يتعظ الباقون، من ذلك ما قام به النائب قانصوه اليحياوي (٩٠١هـ - / ١٤٩٥م) من القبض على كبير زعران حي الميدان وجماعة منهم وقطع

أيديهم وطاف بهم^(٨٤) في نواحي البلدة تشهيرا بهم حتى يردع بقية الزعران. أيضا ما قام به النائب قانصوه البرج من توسيط كبير زعران حي الصالحية، وكبير زعران، حي القروانة وكبير زعران حي الميدان لكسر شوكة رجالهم^(٨٥).

وعلى الرغم من ذلك لم تردع تلك الجماعات بل زادت في عتوها وتذكر المصادر الدمشقية التي تناولت هذه الفترة العديد من حوادث القتل والسرقة والنهب وإثارة الرعب على يد تلك الجماعات فقد كان العامة من الناس يجدون في كل يوم قتيلا في الشارع أو عند بستان أو أمام بيته مذبوحا مقطوع الرقبة واللسان، وقد أورد كل من ابن طولون وابن طوق حوادث كثيرة من هذه النوعية يستوي في ذلك الرجال والنساء^(٨٦).

ختاما يمكن القول بأن الزعران قاموا بدور التنظيمات الإرهابية في العصر المملوكي، وشكلوا قوة فوضوية في فترات الحروب والمجاعات والأوبئة وفي فترة ضعف السلطة المملوكية، وكانوا انتهازيين يستغلون الأحداث لتحقيق مآربهم، في حين تنبه بعض أمراء المماليك لهذه القوة واستطاعوا الاستفادة منهم كقوة مساندة للجيش في بعض الأحيان وكقوة تستطيع فرض الأمن أحيانا أخرى.

إلا إننا نستطيع أن نؤكد أن الزعر كانوا حالة مقلقة للمجتمع الدمشقي، فحين ثار الزعر عند باب الجابية وخارجها اقتتلوا بالنشاب ورموا بعضهم بعضا، وأصابوا أحد المارة وقتلوه، وهذا ما دفع ابن طوق ليقول عنهم: (وهؤلاء الذين يقال لهم الزعر قد كثروا وكثر فسادهم)، وكانت مخاوف الناس من الزعر تبرز بشكل واضح، فعندما قتل أحدهم رجلا بباب الصغير كان الأهالي يعرفون القاتل وهو من الزعر، ولكنهم لم يجرؤوا على كشف اسمه، وفي أثناء صراع الزعر مع السلطة كان الأهالي يتضررون، ذكر ابن طوق في أحداث سنة (٩٠٣/١٤٩٧م) تناول الزعر على والي الصالحية "عبد القادر" وقتلوه، وأدت هذه الحادثة إلى تدخل تمرباي وكان نائب الغيبة آنذاك بسبب غياب الكافل خارج دمشق، فاجتمع نائب الغيبة بكبار

أهالي الصالحية وطالبهم بأن يزنوا عشرة آلاف دينار أو أن يمسكوا الغرماء أو خراب الصالحية، فهرب أهالي الصالحية خوفاً من تهديد نائب الغيبة بتخريب الحارة وضربها بالسيف، ويشير ابن طوق إلى أن أهالي الصالحية "في خطاب إلى الآن من جهة الدولة والزعر ورحل غالبيتهم"^(٨٧).

هكذا نرى أن ممارسات الزعر والتي زرعت في قلوب العامة من الشعب الدمشقي الرهبة والخوف، أدت إلى أن بعض الأحياء في دمشق كادت تخلو من أهلها بسبب أعمال الزعر التخريبية.

الهوامش:

- ١- ابن واصل : مفرج الكروب في أخبار بنى أيوب، ج٤، ص٢٨٣، تحقيق حسنين ربيع، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٧٢م.
- ٢- ابن زنبيل الرمال: آخرة المماليك، ص١٥٥، تحقيق عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
- ٣- ابن تغري بردي: الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهد شلتوت، مكة المكرمة (١٣٩٩هـ/١٩٧٨م)، ص ٣ - ٤.
- ٤- ابن إياس: حوادث الدهور على مدى الأيام والشهور، ص ٩ - ١٢، تحقيق محمد كمال الدين، عالم الكتب، طبعة أولى، (د.ت).
- ٥- البذل والبرطلة: مصطلحان شاعا في العصر المملوكي الأول يعنى بذل المال للحصول على المناصب، الثاني يعنى تقديم الرشوة للوصول إلى الأهداف أيا كانت مشروعة أو غير مشروعة، أحمد عبد الرازق: البذل والبرطلة عصر سلاطين المماليك، ص٤٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- ٦- نوع من السياسة المالية غير المشروعة التي كان المماليك يأخذون بها الأموال من العامة دون وجه حق ويكون الرمي على الحارات والأحياء تعويضا عن حدث وقع فيها وتأديبا لأهلها . (محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص ١٨٢، دار الشروق، طبعة أولى ١٩٩٣م).
- ٧- سيأتي الحديث عنهم بالتفصيل خلال البحث.
- ٨- السخاوي : وجيز الكلام، مج٢ ص١٦، تحقيق بشار عواد معروف، وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة طبعة ١٩٩٥م، ابن تغري بردي : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ج١، ص ٨٤، تحقيق مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية طبعة ٢٠٠٥م.
- ٩- ابن سيده: المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ص ٥١٨، الزبيدي : تاج العروس، ج١٠، ص ٢٨٨٧، تحقيق مصطفى جواد، بيروت، دار الفكر، ١٩٤٤م.
- 10- Martel -Thoumain : Voleurs et assassins a Damas etau Caire (Fin Lex / xve- debut xe / xvie siècle), P. 209 , Annals islamologiques , Tom 35 - 2001
- ١١- لايبوس: مدن الشام في العصر المملوكي، ص٢٣٨، ترجمة سهيل زكار، دمشق، دار حسان للطباعة، ١٩٨٥م، أكرم الحلبي: دمشق في عصر المماليك والعثمانيين، ص ٦٨، الشركة المتحدة للتوزيع، طبعة أولى ١٩٨٢م.

١٢- العوانية : مفردا عوان وهو من يعين الشخص، وهو الظهير على الأمر، ومشتقة من الفعل عون، ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٧٥٧، المعجم الوسيط، مادة عون، ص ٢٨٩.

١٣- الغوغاء: هم الكثيرون المختلطون، وهو لفظ كان يطلق في الأصل على الجراد حين تظهر أجنحتها فيموج بعضه في بعض ولا يتجه وجهة واحدة محددة ثم أصبح يطلق على العامة عندما تهيج وتثور فيشبهونها في اختلاطها بالجراد إذا هاج، وقيل الغوغاء هم السفلة من الناس، ابن سيدة: المخصص، ج ١، ص ٢٨.

١٤- البلاصية: مأخوذة من البلص وهي لفظة عامية دمشقية بمعنى أخذ المال من الناس ظلما أو من دون وجه شرعي وعليه قيل بلأص وجعلوا الاسم البلص ومن أقوالهم بلصه بكذا أي أخذ ماله بطريق الابتزاز، (حمد أبو سعيد: قاموس التعابير الشعبية، ص ٢٠٣، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٧م، محمد سعيد القاسمي: قاموس الصناعات الشامية، ص ١٨٤، تحقيق طاهر القاسمي، محمد ناصر الدين الألباني، محمد بهجة البيطار، نشر دار طلاس للدارسات والترجمة والنشر، ١٩٨٨م

١٥- الحوطات : مفردا حوطة، والحوطة: في اللغة حاط الشيء حفظه وتعهده وحوطه بمعنى أحرق به وجعل حوله جدارا وفي المصطلح التاريخي الحوطة تعنى القبض على الشخص بغتة وبالقوة والتحفظ على ممتلكاته حتى يقوم المختص باستصفاء ومصادرة أمواله بعد أن يقوم كاتب الحوطات بتسجيلها، (ابن منظور : لسان العرب، ج ١، ص ٧٥٧، المعجم الوجيز، ص ١٧٨ - ١٧٩، محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص ١٨٢، دار الشروق، طبعة أولى ١٩٩٣م.)

Dozy, Supplementaux Dictionnaire, Arabs, Vols.2, P.337, Bayreuth. 1968.

١٦- ابن المبرد: ذم الهوى والذعر في أحوال الزعر، ص ٥، مخطوط بمكتبة الأسد، برقم ٧٣ أدب، ونسخة أخرى برقم ٣٢٤٣ عام نسخة مصورة عن الأصل.

١٧- ابن طولون : مفاكية الخلان، ق ١، ص ٢٧٤-٢٧٨، ق ٢، ص ٢١ - ٢٢، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والنشر ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.

١٨- ابن طولون : المصدر السابق، ق ١، ص ١٤٣

١٩- ابن طوق : التعليق (يوميات شهاب الدين ابن طوق)، ص ١٤٩١، تحقيق جعفر المهاجر، دمشق، نشر المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ٢٠٠٤م.

٢٠- المقرئزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ٣٨١، تحقيق محمد مصطفى زياد، طبع دار الكتب، ١٩٧٣م.

٢١- ابن إياس: بدائع الزهور، ص ٣٧٥ - ٣٥٨، تحقيق محمد كمال الدين، عالم الكتاب ١٩٩٠م.

٢٢- ابن طوق: التعليق، ص ١٣٠٠.

٢٣- ابن طولون: مفاكية الخلان، ق ١، ص ٢٧٤.

٢٤- ابن طولون: المصدر السابق، ق ١، ص ٢٨٨.

٢٥- ابن طوق: التعليق، ص ٤٠٨.

٢٦- ابن طوق: المصدر السابق، ص ١٦٠٣.

٢٧- ابن طوق: المصدر السابق، ص ١٣٤٤.

٢٨- ابن طوق: المصدر السابق، ص ١٤٦٣.

٢٩- ابن طوق: المصدر السابق، ص ١٢١٨.

٣٠- ابن طولون: مفاكية لخلان، ق ١، ص ٨٣.

٣١- ابن طولون: المصدر السابق، ق ١، ص ١٢٢.

٣٢- ابن طولون: مفاكية الخلان، ق ١، ص ٢٠١.

٣٣- ابن طولون: لمصدر السابق، ق ١، ص ١٩٨.

٣٤- ابن طولون: إعلام الوري، ص ١٧٨، مفاكية الخلان، ق ١، ص ٢٩٢.

٣٥- ابن طولون الصالحي: إعلام الوري، ص ١٩٥.

٣٦- ابن المبرد: ذم الهوى والذعر في أحوال الزعر، ص ١٢٠ - ١٢١.

٣٧- ابن المبرد: المصدر السابق، ص ٥٠.

٣٨- أكرم العلبي: خطط دمشق، ج ٢، دار الطباع، دمشق، ٢٠٠٣م، ص ٣٨٢.

٣٩- ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، مح ١، تحقيق عدنان درويش، طبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م، ص ٢٦٠.

٤٠- ابن طولون: إعلام الوري بمن ولى نائباً بدمشق الشام الكبرى، ص ١٦٨.

٤١- ابن طولون: المصدر السابق، ص ١٧٢.

٤٢- ابن طولون: مفاكية الخلان، ق ١، الصفحات، ٢١٢، ٢٦٣، ٢٧٨، وق ٢، ص ١٠٥.

Martel -Thoumain : Voleurs et assassins a Damas etau Caire (Fin Lex / xve- debut xe / xvie siècle), P. 209 , 215 , 219 Annals islamologiques , Tom 35 - 2000.

- ٤٣- أكرم العلبي: نيابة دمشق عهد سيباي، ص ١٠٢.
- ٤٤- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ١، ص ٨١.
- ٤٥- ابن المبرد: المصدر السابق، ص ١٢٠.
- ٤٦- ابن علوان: نسمات الأسحار، مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق رقم ٨٤٦٠ عام، ص ١٩٥ - ١٩٦، ونسخة أخرى برقم ١٤٩٧ تصوف. هذا ولم يذكر ابن علوان اسم الفقيه الذي أفتى بذلك ربما لأنه يزدرية ويرفع عن ذكره في تلك الفترة إذ تصدى للإفتاء الجهال من الفقهاء وأصحاب المصالح ومن يبيعون ضمائرهم بالرشا فيعمدون لتغيير فتياهم أو الافتاء بما يرضي السلطة حفاظاً على المناصب.
- ٤٧- ابن علوان: نسمات الأسحار، ص ١٩٧.
- ٤٨- ابن علوان: المصدر السابق، ص ١٩٩.
- ٤٩- ابن طولون : مفاكهة الخلان، ق ٢ ص ٧٦
- ٥٠- ابن طولون : المصدر السابق، ق ١، ص ١٧٤.
- ٥١- ابن طولون : المصدر السابق، ق ١، ص ٣٧٤.
- ٥٢- تنبك: هو الأمير سيف الدين تنبك الحسني، أطلق عليه ابن طولون الصالحي اسم تنبك في كتابه إعلام الوري لكن المقريري في كتابه السلوك ذكره باسم تنم، كان أتابك العساكر بدمشق في أواخر ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م وحتى ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م، ودخل دمشق فكان سيئ التدبير مسرفاً على نفسه أدى جماعة من العلماء، المقريري: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ٦٩٩، ابن طولون الصالحي: إعلام الوري بمن ولي نائباً بدمشق الشام الكبرى، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب، مطبعة عين شمس، ١٩٧٣م، ص ٥٦.
- ٥٣- ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأنباء العمر، ج ١، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٩م، ص ١٦.
- ٥٤- النائب سودون: هو سودون بن عبد الرحمن من جملة المماليك الظاهر برقوق ترقى في الخدمة حتى صار نائباً لدمشق. المقريري، السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ١٠٦٧.
- ٥٥- المقريري: السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ١٠٦٦.
- ٥٦- أطنبغا الناصري: هو الأمير علاء الدين أطنبغا الحاجب الناصري ولي نيابة حلب عدة مرات ثم تولي نيابة دمشق عام ٧٤١هـ، محمد أجمد دهمان: ولاة دمشق في عصر المماليك، دار الفكر العربي، طبعة ثانية، ١٩٨٤م، ص ١٨٠.
- ٥٧- ابن قاضي شهبه: تاريخ ابن قاضي شهبه، مج ٢، ص ٢٦١.

٥٨- جلبان الكمشيناوي: هو جلبان بن عبد الله ولي نيابة حماة وطرابلس ثم نسابة دمشق عام (٨٤٣هـ / ١٤٣٩م) وتوفي في عام (٨٥٩هـ / ١٤٥٤م). ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٥، ص ١٠.

٥٩- النعيمي: مذكرات يومية، مخطوط بمكتبة الأسد، رقم ٤٥٣٣، نسخة مصورة عن الأصل، ص ١٨٩.

٦٠- حكر الآسية: منطقة تقع بين شرق بيت لاهيا وتنسب إلى الآس وهو نبات خضرته دائمة وله زهرة طيبة الرائحة وثمرته سوداء ومنها ما هو أبيض كاللؤلؤ بين ورق كزبرجد يباع مجموعات وبأغصانه من غير ميزان ويحلو إذا أينعت أوراقه، وأصبحت هذه المنطقة سوقا كبيرة لكل أنواع البضائع المجلوبة من خارج دمشق، البدرى الدمشقي: نزهة الأنام في محاسن الشام، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٠م، ص ٩١؛ محمد كرد علي: خطط الشام، ج٦، مكتبة النوري، دمشق ١٩٦٤م، ص ٤٣٨.

٦١- حكر السماق: منطقة تقع إلى الغرب والجنوب من دمشق وتنسب إلى السماق، وهو نبات من الفصيلة البطيمة تستعمل أوراقه دباغا وبذوره تابلاً، محمد كرد علي: المصدر السابق، ج٦، ص ٤٣٨، المعجم الوسيط، ص ٤٥٠.

٦٢- ابن قاضي شهبه: المصدر السابق، ج١، ص ١٨٦.

٦٣- ذكر ابن قاضي شهبه ما أسماه بفتة الظاهرية التي اشترك فيها شخص يدعى خالد الحمصي الحنبلي ورفيقه أحمد بن البرهان الظاهري وجماعة من الفقهاء وبايعوا سرا رجلا يكتي بابن هاشم المطليبي ولقبوه بالمعتصم واجتمع معهم نفر من أهل دمشق والأعراب، ابن قاضي شهبه: المصدر السابق، ج١، ص ١٩١.

٦٤- ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج٢، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٥م، صص ٤٥ - ٤٨.

٦٥- منطاش: هو الأمير تمرغا الأشرفي المعروف بمنطاش الأشرفي كان من مماليك الأشراف شعان فنسب إليه واشتراه السلطان برقوق في عام ٧٨٧هـ - ١٣٨٥م وترى في كنفه إلى أن أعتقه وعينه جمدارا وكان من الثائرين عليه والخارجين على طاعته؛ لأنه كان يضم بين جنبيه كماً من الشر والطمع فضلاً عن رغبته في الاستقلال بالشام عن السلطان المملوكي بالقاهرة، قتل بالمزة في ٨١٧هـ / ١٤٢٤م، ابن طولون الصالح: مفاتيح الخلائق، ق١، ص ٣٥٣.

٦٦- ابن قاضي شهبه: تاريخ ابن قاضي شهبه، مج ١، ص ٢٨٢.

٦٧- ابن طوق: التعليق، ص ١٥٠٠.

٦٨- ابن طوق: التعليق، ج٢، ص ١٥٦٥.

٦٩- ابن طوق: المصدر السابق، ج٢، ص ١٦٢٦.

- ٧٠- ابن الحمصي: حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، مج ٢، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، لبنان ١٩٩٩م، ص ١٤٠ - ١٤١ و ص ١٤٥ - ١٤٦.
- ٧١- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ١، ص ٢٨٧.
- ٧٢- ابن طولون: المصدر السابق، ق ١، ص ٣٦٦.
- ٧٣- ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، مج ١، ص ٢٦٥.
- ٧٤- ابن طولون: إعلام الوري، ص ١٨١.
- ٧٥- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ١، ص ٢٨٣.
- ٧٦- ابن طوق: التعليق، ج ١، ص ٥٠١ - ٥٠٣.
- ٧٧- ابن طوق: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠١٩، والبلص في عصرنا الحاضر يقابله النصب والاحتياال.
- ٧٨- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ١، ص ١٦٦.
- 79- Martel -Thoumain : Voleurs et assassins a Damas etau Caire (Fin Lex / xve- debut xe / xvie siècle), P. 199.
- ٨٠- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ١، ص ٣٦٩.
- ٨١- أكرم العلبي: خطط دمشق، ص ٧٠.
- ٨٢- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ٢، ص ٣٨.
- ٨٣- ابن الحمصي : حوادث الزمان، ج ٣، ص ٤١١.
- ٨٤- ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، مج ١، ص ٢٨٦.
- ٨٥- ابن طولون: إعلام الوري، الصفحات، ١٤١، ١٤٤، ١٤٩.
- ٨٦- ابن طولون: مفاكهة الخلان، ق ١، ص ٣٦٣، ابن طوق: التعليق، ج ١، الصفحات، ١١٥٩، ١١٣٠، ١١٤٧، ١١٧٠، ١١٨٢.
- ٨٧- ابن طوق : التعليق، ج ٢، ص ١٣٦١ - ١٣٦٣

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

- ١- ابن علوان ، على بن عطية بن علوان الحموي ت (٩٢٠هـ / ١٥١٤م).
 - نسمات الأسحار، مخطوط بمكتبة الأسد تحت رقم ٨٤٦٠ عام ، ونسخة أخرى تحت رقم ١٤٩٧ تصوف نسخة مصورة عن الأصل.
- ٢- ابن المبرد، يوسف بن عبد الهادي ت (٩٠٩هـ / ١٥٠٣م).
 - ذم الهوى والذعر في أحوال الزعر، مخطوط بمكتبة الأسد رقم ٧٣ أدب ونسخة أخرى برقم ٣٢٤٣ عام نسخة مصورة عن الأصل.
- ٣- النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي ت (٩٢٧هـ / ١٥٢٠م).
 - مذكرات يومية، مخطوط بمكتبة الأسد رقم ٤٥٣٣ عام نسخة مصورة عن الأصل.

ثانياً : المصادر العربية

- ١- ابن إياس، زين الدين محمد بن أحمد بن إياس الجركسي ت (٩٣٠هـ / ١٥٢٣م).
 - حوادث الدهور على مدى الأيام والشهور، تحقيق محمد كمال الدين ، عالم الكتاب ١٩٩٠م.
- ٢- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت (٨٧٤هـ / ١٤٦٩م).
 - الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهد شلتوت ، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ / ١٨٧٩م.
 - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، تحقيق مركز تحقيق التراث ، دار الكتب والوثائق القومية طبعة ٢٠٠٥م.
- ٣- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكنان العسقلاني المصري ت (٨٥٣هـ / ١٤٤٨م).
 - إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية، ١٩٦٩م.

٤- ابن الحمصي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر ت (٩٣٤هـ / ١٥٣٧م)

• حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، لبنان، المكتبة العصرية، ١٩٩٩م.

٥- ابن سيده، أبي الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي ابن سيده ت (٤٥٨هـ / ١٠٦٥م)

• المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، (د. ت)

٦- ابن طوق، شهاب الدين بن محمد الدمشقي الشافعي ت (٩١٥هـ / ١٥٠٩م)

• التعليق (يوميات شهاب الدين بن طوق)، تحقيق جعفر المهاجر، دمشق، نشر المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ٢٠٠٤م.

٧- ابن طولون الصالح، محمد بن علي بن طولون ت (٩٥٣هـ / ١٥٤٦م).

• إعلام الوري بمن ولى نائباً بدمشق الشام الكبرى، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب، مطبعة عين شمس، ١٩٧٣م.

• مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.

٨- ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد الأسدي الدمشقي ت (٨٥١هـ / ١٤٤٧م).

• تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، طبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٩٩٤م.

٩- البدرى الدمشقي، تقي الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن البدرى ت (٨٩٤هـ / ١٤٨٨م).

- نزهة الأنام في محاسن الشام ، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٠م.
- ١٠- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرازق المرتضى ت (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).
- تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق مصطفى جواد ، بيروت ، دار الفكر، ١٩٤٤م.
- ١١- السخاوي، شمس الدين بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ت (٩٠٢هـ / ١٤٩٦م).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، نشر دار الجيل، (د. ت)
- ١٢- مجهول،
- تاريخ المماليك، ليدن، نشر زيترشتين ، ١٩١٩م.
- ١٣- المقرئزي، تقى الدين أحمد بن على ت (٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)
- السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى زياد، طبع دار الكتب، ١٩٧٣م.
- ثالثا : المراجع العربية والمعرّبة**
- ١- أحمد أبو سعيد،
- قاموس التعابير الشعبية ، بيروت، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م.
- ٢- أحمد عبد الرازق،
- البذل والبرطلة عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.
- ٣- أكرم العلبي،
- دمشق في عصر سلاطين المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للتوزيع، طبعة أولى ١٩٨٢م.
- خطط دمشق، دمشق، دار الطباع، ٢٠٠٣م.
- ٤- محمد أحمد دهمان،
- ولاية دمشق في عصر المماليك، دار الفكر العربي، طبعة ثانية، ١٩٨٤م.

٥- محمد سعيد القاسمي ،

• قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، محمد ناصر الدين الألباني، محمد بهجة البيطار، نشر دار طلاس للدارسات والترجمة والنشر، ١٩٨٨م.

٦- محمد كرد علي،

• خطط الشام، دمشق، مكتبة النوري، ١٩٦٤م.

٧- محمد عمارة،

• قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ١٩٩٣م.

٨- لابيدوس،

• مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة سهيل زكار، دمشق، دار حسان للطباعة، ١٩٨٥م

خامسا : المراجع الأجنبية

- 1- Dozy: Supplementaux Dictionnaire ، Arabs, Vols.2 , P. 337 , Bayreuth.1968.
- 2- Martel -Thoumain : Voleurs et assassins a Damas etau Caire (Fin Lex/xve-debut xe/xvie siècle) Annals islamologiques, Tom 35 – 2001.